"تمويل" تحقق 461 مليون درهم أرباح سنوية

- *استقرار الارباح الصافية لعام 2008 مع ارتفاع طفيف عن العام 2007*
- *الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية بلغت 10,5 بليون درهم*

دبي، 30 أبريل 2009 - أفصحت شركة "تمويل"، اكبر شركة في قطاع تمويل العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، عن نتائجها المالية السنوية المدققة للعام 2008 و ذلك بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي للامارات العربية المتحدة. وأعلن الشيخ خالد بن زايد بن صقر آل نهيان، رئيس مجلس إدارة "تمويل"، عن أن صافي أرباح الشركة خلال عام 2008 بلغ 461 مليون درهم، وبلغت ربحية السهم الواحد 0.46 درهم. كما ارتفعت الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية في العام 2008 إلى 10.5 بليون درهم. ولا يدخل ضمنها عملية التوريق التي حققت 398 مليون درهم.

وفي نتائج عمليات الربع الأخير من عام 2008 ، بلغ صافي خسائرالشركة 112.3 مليون درهم. وقد تأثرت أرباح الربع الاخير من العام 2008 بالزيادة الكبيرة بتكلفة التمويل، و انخفاض مستوى المبيعات التي أثرت بالتالي على المردود من الرسوم، وانخفاض الإيرادات الناتجة عن البيع العقاري، و مصاريف اضافية بسبب إعادة هيكلة الاعمال المحلية والعالمية، بالاضافة الى رفع مستوى الاحتياطي المتخذ لعمليات التمويل العقاري.

وتعليقا على هذه النتائج، قال الشيخ خالد بن زايد بن صقر آل نهيان: " النصف الثاني من العام 2008 قد تأثر سلبا بالوضع الاقتصادي العالمي والذي أثر بالتالي على المؤسسات المالية والقطاع العقاري في الدولة. في حين تبقى الركائز الاساسية الطويلة الامد للاقتصاد في الدولة واعدة وسليمة، فان دور مؤسسات التمويل العقاري يبقى محوريا في عملية نمو قطاع العقار في دولة الامارات العربية المتحدة.

و أضاف الشيخ خالد:"انطلاقا من حرصها على قطاع التمويل العقاري و معرفتها العميقة لتداعيات أزمة الائتمان التي تواجه هذا القطاع و الشركات الرائدة في هذا المجال ولا سيما شركة "تمويل"، فقد قامت الحكومة الاتحادية بالتدخل بالوقت المناسب من خلال تشكيل لجنة توجيه للتنسيق و المراجعة ووضع توصيات استراتيجية و رفعها الى الحكومة الاتحادية لاتخاذ التدابير المناسبة. ان أحد أهم أهداف هذه اللجنة هو البحث في السبل المتاحة لاعادة احياء قطاع التمويل العقاري وتأمين سبل استمراريته عبر نموذج ثابت و طويل الامد يساعد على تثبيت الاستقرار في السوق العقاري الواعد للدولة كما يعمل مجلس الإدارة مع اللجنة على تقييم الخيارات المختلفة لتأمين الإستمرارية لتتمكن الشركة من ايجاد مصادر تمويل ثابتة ومستدامة لتمويل عمليات الشركة".

تعليقا على النتائج، قال السيد وسيم سيفي ، الرئيس التنفيذي للمجموعة: "على ضوء الوضع المعاكس للسوق العقاري والنقص في السيولة ، فقد قامت تمويل باتخاذ احتياطات اضافية فيما يتعلق باحتمال ارتفاع الديون غير القابلة للتحصيل والتي انعكست بالتالي على ارباح الشركة السنوية.

كذلك ، لقد اعلنا في بداية هذا الشهر عن إعادة الهيكلة التنظيمية للعمليات لتخفيض النفقات وزيادة الفعالية. في نهاية العام شكلت الاستثمارات التمويلية الاسلامية 88% من إجمالي الاصول ، بينما انحصر الاستثمار العقاري المباشر بنسبة 6% من اجمالي اصول الشركة. ان الانكماش الحاصل في السيولة يزيد من احتمالات تباطؤ مبيعات الشركة في العام 2009 مما يدفعنا الى التركيز على الحفاظ على موجودات الشركة وادارة محفظتها لضمان جودة الاصول."

ان العام 2009 سيشهد اتجاها لتوحيد وتضافر الجهود، ومع أن التحديات التي تواجه القطاعين المالي والعقاري كبيرة، الا أن مجلس ادارة الشركة و مديريها يعملون جاهدين مع السلطات والهيئات المختصة لمعالجة هذه التحديات و وضع برنامج عمل يؤمن استمرارية و نجاح الشركة.

- انتهى -